ممن حققوا نتائج متميزة حصدوا من خلالها المراكز المتقدمة في البطولات

وزير الدفاع كرم الرياضيين المتميزين من منتسبي الجيش والوزارة

كرم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح عددا من الرياضيين من منتسبي الجيش الكويتي ووزارة الدفاع أمس، الذين حققوا نتائج متميزة حصدوا من خلالها المراكز المتقدمة في البطولات المحلية والدولية.

وقال بيان صحافي لوزارة الدفاع أمس، ان الشيخ خالد الجراح اكد خلال حفل التكريم ان تكريم الرياضيين يأتي ترجمة لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في دعم أبنائه الرياضيين من منتسبي الجيش الكويتي ووزراة الدفاع.

واضاف ان وزير الدفاع حث اللاعبين الأبطال على بذل المزيد من الجهد للمحافظة على هذا المستوى الذي اثمر عن تحقق البطولات المحلية والعالمية وذلك لرفع علم الكويت عاليا في جميع المحافل الرياضية وعكس المستوى الرياضي المميز للرياضيين من منتسبي القوات المسلحة.

وحضر حفل التكريم رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن عبدالرحمن محمد العثمان ورئيس هيئة التعليم العسكري اللواء الركن أنور جاسم المزيدي.

وزير الدفاع مع المكرمين في لقطة تذكارية

القوة البحرية بالجيش تنفذ رماية تدريبية بالذخيرة الحية في عدة مناطق بحرية

جانب من المشاركين في تمرين الرماية

اعلنت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بالجيش الكويتي عن قيام القوة البحرية بتنفيذ رماية تدريبية بالذخيرة الحية في عدة مناطق بحرية وذلك يومي الثلاثاء والاربعاء المقبلين من الساعة السادسة صباحا وحتى السادسة مساء.

ودعت المديرية في بيان صحافي أمس، المواطنين والمقيمين من مرتادي البحر من هواة الصيد والتنزه الى عدم الاقتراب من المناطق التي ستنفذ فيها التدريبات بالذخيرة الحية خلال تلك الفترة حفاظا على سلامتهم.

واوضح البيان ان منطقة الرماية الاولى تمتد من جنوب شرق جزيرة بوبيان وشمال شرق جزيرة فيلكا وبمحاذاة جزيرة بوبيان من جهة الجنوب الى رأس القيد وبعمق 11 ميلا بحريا باتجاه الجنوب الشرقي بمحاذاة جزيرة فيلكا.

وبين ان ميدان الرماية يمتد الى جزيرة عوهة وبعمق 15 ميلا بحريا باتجاه الشمال الشرقي وتبعد عن جزيرة فيلكا مسافة 8.2 أميال بحرية باتجاه الشمال الشرقي ويمتد الميدان باتجاه الشمال الشرقي بطول 15 ميلا بحريا وعرض 11 ميلا بحريا.

وذكر ان منطقة الرماية الثانية تقع على مسافة 5.16 أميال بحرية شرق رأس الجليعة امتدادا الى جزيرة قاروه وبمسافة ستة اميال بحرية شرق رأس الزور امتدادا الى جزيرة أم المرادم.

الحشاش: حملات توعية مجتمعية لمكافحة جرائم النصب والاحتيال الإلكتروني

حذر مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة العقيد عادل الحشاش كافة هيئات ومؤسسات الدولة الحكومية والأهلية والأفراد من مواطنين ومقيمين من مغبة الوقوع في شراك وخداع من جراء عمليات النصب والاحتيال التي يرتكبها أفراد او شبكات دولية متخصصة في هذا النوع من الجرائم المستحدثة والتي تضر كثيرا بالأمن الاقتصادي للهيئات والمؤسسات والأفراد.

واشار إلى خطورة عدم الوعي الكافي لدى مستخدمين الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في الشراء والدخول في سحب اليانصيب وبيع وشراء العقارات والمشاركة في جمع التبرعات والمسابقات على الجوائز سواء كانت نقدية او عينية وسرقة ارقام الحسابات والبيانات الشخصية والعناوين الخاصة بالمواقع الإلكترونية والكشف عن ارقام الحسابات والبيانات الشخصية والعناوين الخاصة بالمواقع الإلكترونية والكشف عن ارقام الحسابات السرية وغيرها من الأساليب المختلفة والتي يكون للتأثير النفسي وطرق الاقناع الدور المؤثر والفعال في الايقاع بالضحايا الذين ينساقون وراء اوهام جمع المال مهما كانت المخاطر التي يمكن ان يتعرضون لها والتي غالبا تنتج عن جهل تام باستخدامات الانترنت وهذا النوع من الجرائم.

واضاف ان على المتعامل مع الانترنت في عمليات الشراء وغيرها الحرص أن يكون مصدر الرسائل واضح وسليم ومن مواقع مرخصة ومحمية ولديها شهادات معتمدة ومصدقة وامنة والا يتعامل مع المواقع مجهولة الهوية وغير معروفة المصدر وعدم الانسياق او الانخداع مهما كانت الحوافز والمغريات واسلوب العرض والوعود الكاذبة والمضللة للنصابين والمحتالين الذين يتفننون في الإيقاع بالفريسة.. وذكر أن من المهم أن يتم تغيير كلمة مرور المستخدم من وقت لآخر وإدخال بعض التعقيدات والرموز التي يصعب على المحتال أو النصاب اختراقها أو الدخول إليها.

العقيد عادل الحشاش

وكشف العقيد الحشاش عن إحصائية تفيد عن وقوع «274» جريمة نصب واحتيال شهدتها الكويت خلال عام 2012 والتي تشير إلى تغير طفيف عن قضايا النصب والاحتيال لعام 2011 نتيجة لزيادة الوعي وما تبثه إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية من رسائل توعية عبر كافة وسائل الإعلام التقليدية والالكترونية إضافة للمطبوعات والرسائل القصيرة وإلقاء المحاضرات وتطعيم البرامج الإذاعية والتلفزيونية بفقرات عن الجرائم الالكترونية ومن بينها جرائم النصب والاحتيال المرتبطة باستخدامات الانترنت والمواقع الالكترونية.

وأشار العقيد الحشاش إلى أن جهود وزارة الداخلية متواصلة في التحذير ولفت انتباه الإخوة المواطنين والمقيمين بضرورة الوعي الكامل قبل الدخول إلى المواقع الالكترونية ولذلك فقد أعدت إدارتي العلاقات العامة والتوجيه المعنوي والإعلام الأمني وبالتعاون مع إدارة الجرائم الالكترونية التابعة للإدارة العامة للمباحث الجنائية حملة توعية منظمة وباستخدام كافة وسائل الإعلام للتوعية بجرائم النصب والاحتيال الإلكترونية مشيرا إلى أن جرائم النصب والاحتيال دخلت مرحلة الاحتراف بعد أن شكل النصابون والمحتالون شبكات وعصابات دولية منظمة تعمل خارج الحدود وتصطاد ضحاياها من مختلف دول العالم.

وأعطى العقيد الحشاش امثلة على أساليب الخداع التي يلجأ إليها النصابون والمحتالون بالتستر وراء أسماء وهمية لجهات حكومية ورسمية ويملكون القدرة على التأثير النفسي على الضحايا والتي تعد من أهم وسائل النصب والاحتيال، داعيا متصفحي و مستخدمي المواقع الإلكترونية إلى التأكد أولا من مصدر الرسائل في حال طلب بيانات شخصية وحسابات مصرفية وعدم الدخول إلى المواقع المشبوهة وغير معلومة المصدر أو تبادل الملفات الشخصية الحساسة، كما أكد على أهمية تبادل الاتصالات الهاتفية المباشرة بين أطراف المعاملات التجارية لعدم اتاحة الفرصة للمحتالين والنصابين لبيع البيانات الشخصية والحسابات السرية لعصابات أكثر تخصصا، مشيرا إلى أن العديد من مواقع التواصل الاجتماعي تعد أكثر الأدوات والوسائل التي يلجأ إليها النصابون والمحتالون لنصب شباكهم حول الضحايا.

تتمات

مصير المجلس

وقال الغانم في تصريح للصحافيين أمس انه سيقوم اليوم «الإثنين» بالرد على اسئلة الصحافيين، بعد الوقوف على حكم المحكمة الدستورية في شان مجلس الأمة، مؤكدا قبوله للحكم أيا كان منطوقه.

يذكر أن جلسة مجلس الأمة التي كان مقررا عقدها غدا الثلاثاء، والتي بات في حكم المؤكد عدم انعقادها، حتى لو قضت المحكمة الدستورية بسلامة إجراءات الدعوة لانتخابات المجلس وعدم إبطاله، كان مدرجا على جدول اعمالها ثلاثة استجوابات لوزراء البلدية والشؤون والتربية، الى جانب طلب طرح ثقة بوزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة وزيرة التخطيط والتنمية د. رولا دشتي.

من جهته دعا النائب د. علي العمير إلى أن «تاتي حكومة افضل قوية تتناسب مع استحقاقات المرحلة القادمة».

وعن التوسع في توزير النواب قال العمير: إن «الدستور اشار الى هذا التوجه، ونحن مع اختيار الكفاءات والمجلس زاخر بالكفاءات، ولكن نريد التوازن في الامر، ومانريده هو حكومة قوية قادرة علي تلبية طموح الشعب».

وعن حكم المحكمة الدستورية اليوم أكد العمير أن «إبطال المجلس لن يكون في مصلحة البلد، ولا نزايد على اخواننا اعضاء المحكمة الدستورية ولا أعتقد ان هناك شيئا يدعو الى ابطال المجلس للمرة الثالثة».

ورأى أن الاستجوابات وتقديمها هي مسؤولية مشتركة بين المجلس والحكومة، ولا يجوز ان نظل بلا انجاز بحجة ان هناك استجوابات مقدمة، داعيا المجلس في المرحلة المقبلة الى ان يضع آلية تمنع الجمود في الناحية التشريعية، بحجة وجود استجوابات مقدمة».

بدوره ذهب النائب خليل أبل إلى القول بأنه «إذا ابطل المجلس فسيكون هناك عزوف من الشعب عن الانتخابات، وستكون الكلفة السياسية عالية جدا علي الحكومة».

وقال أبل: «إذا حصن البرلمان الحالي، فانه يفترض ان تشكل الحكومة بشكل يتناغم مع المجلس، وان تكون على قدر الطموح».

الحمود شكل

معربا عن حزنه الشديد لهذا الحادث المؤسف.

وكان تقدم نائب رئيس مجلس الادارة ورئيس لجنة العمالة الوافدة بالجمعية الكويتية لحقوق الانسان فايز السلطاني باحر التعازي والمواساة لذوي المتوفين بانهيار مبنى الثقافة والاداب والفنون.

وقال السلطاني في تصريح له عقب الحادثه ان الجمعية الكويتية لحقوق الانسان تلقيت ببالغ الحزن والاسى هذه الحادثه التي نحمل اسبابها لاخطاء كان بالامكان تداركها ابرزها طرق الامن والوقايه بشكل حديث.

واضاف السلطاني ان هذا الحادث اسفر عن وفاة أرواح بشرية مسؤول عنها الشخص المتسبب بغير عمد تاكيدا والا اصبحت تهمة قتل ونحن هنا نطالب بفتح تحقيق كامل لمعاقبة ومحاسبة المتسبب في عدم تطبيق لوائح وارشادات السلامة التي رسمت في القوانين.

الحكومة أخلفت

وقال التميمي: إذا ما صدقت تلك الانباء فعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها السياسية، فليس من حقها التفريط في المال العام وحقوق الكويت تحت اي ذريعة كانت، مشددا اذا لم يكن لدينا وزراء على قدر المسؤولية ويحافظون على ثروات البلاد، فلسنا بحاجة لوجودهم على مقاعد الوزارة.

وتابع ان التصريحات التي نشرتها صحيفة «وول ستريت جورنال الامريكية» ونقلتها صحيفة الرأي منسوبة لمسؤول سعودي قوله ان الكويت انسحبت من مشروع تطوير حقل الخفجي المشترك بين الشقيقتين تمثل كارثة وطنية اذا ما صحت فمن أعطى المسؤولين الحق بالانسحاب من المشروع؟ ومن الذي عجز عن اتخاذ قرار بشأن دفع حصة الكويت في تطوير الانتاج.

أضاف التميمي أن الثروة النفطية ليست ملكا لوزير أو مسؤول حتى يتخذ مثل هذا القرار البائس، فهي ملك للشعب الكويتي برمته، مشددا على أن الكويت والسعودية تتقاسمان حقول النفط المشتركة منذ توقيع اتفاقية 1971 التي تم تحديثها لاحقا، وتساءل: لماذا تم التنازل عن تطوير حقل الخفجي او غيره، بعد أن أوقف العمل بمشروع حقل الدرة البحري الذي سيحقق ثروة اضافية من الغاز للبلاد، مؤكدا أنه يجب على المسؤولين اتخاذ قرار فوري بالعمل على انجاز المشروعين.

في سياق متصل أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط مصطفى الشمالي أن ما تم تداوله صباح أمس في إحدى الصحف المحلية حول العمليات المشتركة بالخفجي خبر عار عن الصحة تماما.

واوضح الوزير الشمالي في تصريح لـ«كونا» أمس أن كلا من الجانبين الكويتي والسعودي يعملان جاهدين لتطوير حقل الخفجي وباقي حقول المنطقة المشتركة، للوصول إلى معدلات الإنتاج المستهدفة والتي تم الاتفاق عليها وإقرارها من قبل اللجنة التنفيذية المشتركة بتاريخ الخامس من ديسمبر الجاري.

واشار إلى أن العمل في عمليات الخفجي المشتركة يتم حسب الاتفاقية المبرمة بين البلدين الشقيقين، والتي جاءت لترسخ روح التعاون والعلاقات الطيبة، لاسيما في مجال التعاون النفطي الذي يشهد منذ عدة عقود تميزا بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين.

في سياق آخر اكد النائب السابق وزير الدولة لشؤون الاسكان السابق شعيب المويزري ان المحاولات والضغوط التي يقوم بها البعض لتغيير القوانين الخاصة بالرعاية السكنية، والمطالبة بالغاء الرقابة المسبقة هو مخطط للعبث بالمال العام.

وقال المويزري في تصريح صحافي: إن محاولات إقرار بعض القوانين ومنها قانون انشاء هيئة المدن السكنية، الذي يخطط البعض لاقرارها، لهدف منه هو تعيين المحسوبين علي المتنفذين، ومن ثم السيطرة علي مشاريع الاسكان، والتحكم في كل المشاريع الأخرى المرتبطة بالإسكان مثل الكهرباء والطرق وغيرها.

أضاف: وبعد السيطرة على هذه المشاريع يكمل المتنفذون خططهم لالغاء مؤسسة الرعاية السكنية وتبدأ بعدها الحكومة بالتخلي عن مسئولياتها الدستورية المتعلقة بحق المواطنين في الحصول علي الرعاية السكنية.

وقال: اما فيما يتعلق بمشروع آمال الذي يدعي البعض ان الهدفالمو منه المساهمة في حل المشكلة الاسكانية، فأقول إن الهدف الحقيقي من هذا المشروع هو استنزاف اموال الشعب وتنفيع المتنفذين، وأؤكد لسمو رئيس مجلس الوزراء ان الحل الحقيقي للازمة الاسكانية المفتعلة من قبل البعض، هو طرح كل مشاريع الاسكان في مناقصة علنية تشارك فيها الشركات العالمية والمحلية، فالاراضي متوفرة والمال متوفر ومن يقول لك ياسمو الرئيس غير ذلك فانه يوهمك ويوهم الشعب، من اجل مصالحهم الخاصة.

المعوشرجي: الكويت

اقل واجب تقدمه ليست وزارة الاوقاف فقط وانما كافة اجهزة الدولة والشعب الكويتي»، راجيا من الله ان يرجع سوريا الى سابق عهدها واحة امن وامان.

وقال المعوشرجي في كلمة نيابة عن سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد خلال افتتاح الملتقى الوقفي العشرين للأمانة العامة للأوقاف «عشرون عاما.. من البناء والعطاء»، راعى الملتقى ان الامانة تتلقى في كل عام مجموعة من الواقفين الجدد مما يدل على ثقة هؤلاء الواقفين بالقائمين على الامانة بعد ما حققوه من انجازات لايمانهم باحياء سنة الوقف.

وأضاف قائلا: قبل عشرين عاما من اليوم تأسست الأمانة العامة للاوقاف بموجب المرسوم الأميري رقم «257» لسنة 1993م، وكانت بفضل الله تعالى بمثابة نقلة نوعية للعمل الوقفي في دولة الكويت وخطوة حكومية رائدة للنهوض والارتقاء بهذا الحقل في جميع مجالاته، حيث قضت أعوامها العشرين تتفانى وتبدع برجالاتها ونسائها في خدمة الوقف ورعايته وتحقيق أهدافه، حتى أصبحت مفخرة ونموذجا لا تخطئه العين للمؤسسات الرسمية الكبرى الناجحة محليا واقليميا وعالميا، ويكفي لذلك أن نلقي نظرة متواضعة على حجم الإنجازات المحققة في العديد من المجالات خلال الفترة السابقة، مستطردا: يشرفني أن أرحب بحضراتكم جميعا متمنيا لضيوف الكويت الكرام طيب الإقامة في بلدهم الثاني -الكويت- وذلك بمناسبة انعقاد الملتقى الوقفي العشرين للأمانة العامة للأوقاف، تحت شعار «عشرون عاما.. من البناء والعطاء»، سائلاً الله تعالى أن يكلل جهود العاملين والمشاركين فيه بالتوفيق والنجاح، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وبين المعوشرجي أن الأمانة العامة للأوقاف نظمت منذ نشأتها وعلى مدار السنوات الماضية تسعة عشر ملتقىً سنوياً تتناول فيه مختلف الجوانب المهمة لتنمية المجتمع والنهوض به، واليوم نشارك الأمانة في ملتقاها السنوي العشرين: «عشرون عاما.. من البناء والعطاء»، الذي ينطلق من أجل القاء الضوء على جوانب مضيئة في حياة الأمانة، ويستعرض مسيرة البناء والعطاء وما يشمله ذلك من مساهماتها الفاعلة في تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته في مختلف المجالات، بالشراكة مع المؤسسات الرسمية والأهلية المهتمة بمجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي في دولة الكويت، حيث لا يخفى عليكم سعي الأمانة العامة للأوقاف الدائم إلى ايجاد أطر جديدة تستوعب التوجهات الاستراتيجية نحو تفعيل دور الوقف في خدمة المجتمع المسلم في كل مكان.

سفيرنا في تايلند

اتصال هاتفي مع «كونا» جميع المواطنين الكويتيين في تايلند إلى اخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن أماكن المظاهرات ولاسيما الشوارع الرئيسية والمقار الحكومية نظرا للأوضاع السياسية غير المستقرة.

وناشد جميع المواطنين الكويتيين تزويد السفارة الكويتية في العاصمة بانكوك بأسمائهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم من خلال الاتصال على رقم الطوارئ الخاص بالسفارة والمتاح على مدار الساعة «0918909998» او الاتصال على رقم السفارة «026366600».

وكان عشرات الآلاف من المتظاهرين تجمعوا عند مواقع حول العاصمة التايلندية أمس في محاولة للاطاحة برئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا قبل الانتخابات المقررة في فبراير المقبل.

ودعت ينجلوك إلى انتخابات في الثاني من فبراير المقبل في مسعى منها الى تهدئة حدة التوتر وتجديد تفويضها إلا أن المحتجين يرفضون أي انتخابات حتى تنفذ اصلاحات تهدف إلى تقويض نفوذ عائلة شيناواترا.

لجنة التعديات

الوزراء والناطق الرسمي باسمها العقيد ظافر الصايغ في تصريح صحافي أمس ان اللجنة دشنت حملتها لازالة جميع المنشآت المهجورة والآيلة للسقوط على جانب طريق العبدلي كمرحلة أولى على ان تتبعها مراحل اخرى في مناطق اخرى.

وبين ان هذه المباني المهجورة تعتبر من المظاهر غير المرخصة الواقعة على أراضي أملاك الدولة وتشكل تلوثا بصريا وبيئيا علاوة على انها تمثل هاجسا امنيا.

وذكر ان الجهات المعنية بهذه المباني الآيلة للسقوط انشائيا وفنيا أبدت عدم حاجتها لها لقدمها بالاضافة الى تعرض بعضها للدمار أثناء فترة تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي.

السعودية: خالد الفيصل

وتعيين الامير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أميرا لمنطقة مكة المكرمة بمرتبة وزير بعد اعفائه من منصبه أميرا لمنطقة نجران.

حماس: منح

ورأت ان هذه الخطوة تنم عن «استجابة فعلية للضغوط الأمريكية على حساب حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني وان الاحتلال الاسرائيلي سيستغلها كفرصة للاسراع في مشاريعه الاستيطانية والتهويدية والتجرؤ على الدم الفلسطيني».

وذكرت «حماس» انه كان من المفترض اتخاذ قرار فلسطيني عربي مسؤول يحمي الشعب الفلسطيني وارضه ومقدساته واتخاذ قرارات تردع الاحتلال عن جرائمه وانتهاكاته وتعزز صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني.

وكان مجلس الجامعة العربية قد حمل اثر اختتام دورة غير عادية على المستوى الوزاري في القاهرة امس اسرائيل مسؤولية تعثر المفاوضات مطالبا بالزامها بوقف الاستيطان في الارض الفلسطينية المحتلة.

واكد المجلس التمسك بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الارض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لمبادرة السلام العربية التي اقرتها قمة بيروت عام 2002.

كما قرر الاستجابة لطلب الرئيس الفلسطيني والتوجه الى الجمعية العامة للامم المتحدة لمطالبتها باجراء تحقيق في ظروف وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

طلاب جامعة

أعمال عنف إجرامية، بدوره انتقد وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل ما يجري في مصر. ونقل عنه قلقه وانتقاده اتهام مرسي بالتخابر. وقال هيغل خلال مؤتمر صحافي في البنتاغون إنه أبلغ السيسي بأن مثل هذه التطورات «ستنفر بعض المصريين وستعيد إلى الخلف الجهود الرامية إلى بناء دولة مستقرة وآمنة وحرة وديمقراطية في مصر». وأعقب ذلك انتقادات مماثلة من ماري هارف المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية.

من جانبه وصف المتحدث باسم حركة حماس، سامي أبو زهري، اتهام حماس في قضية تخريب السجون في مصر، بأنه تطور سلبي تجاه القضية الفلسطينية. وقال إن هذا الاتهام مسيس ولا يستند إلى أي دليل.

وعودا على بدء أبلغت مصادر طلابية يونايتد برس انترناشونال أن مسيرات تضم المئات من الطلاب، طافت أنحاء كليات جامعة القاهرة، مردّدين هتافات تدعو زملاءهم إلى عدم المشاركة في الاستفتاء على مشروع الدستور المعدّل والمرتقب إجراؤه يومي 14 و15 يناير المقبل.

وحث الطلاب المحتجون، عبر نقاشات وبيانات، زملاءهم على مقاطعة الاستفتاء على مشروع الدستور، معتبرين إياه «دستور العسكر والانقلابيين».

وتأتي المظاهرة في سياق رفض قوى إسلامية عدة للاستفتاء على مشروع الدستور المصري المعدّل الذي انتهت «لجنة الخمسين» من إعداده في صورته النهائية مطلع كانون الأول الجاري ويُنتظر الاستفتاء عليه يومي 14 و15 من يناير المقبل، وتتنوع تجليات رفض المشروع ما بين مقاطعة الاستفتاء وما بين التصويت عليه «بلا».

قضت محكمة جنح عابدين برئاسة المستشار أمير عاصم بحبس كل من الناشط السياسي أحمد دومة ومؤسس حركة 6 أبريل أحمد ماهر والقيادي بالحركة محمد عادل ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، وتغريم كل منهم مبلغ خمسين ألف جنيه «7.3 آلاف دولار».

وهذا أول حكم من نوعه على ناشطين سياسيين غير إسلاميين منذ عزل الجيش المصري الرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو الماضي.

كما قضت بوضعهم تحت المراقبة -بعد خروجهم- لمدة ثلاث سنوات لإدانتهم بالتعدي بالضرب على أفراد الشرطة المكلفين بتأمين محكمة عابدين.

وقالت المحكمة إن الناشطين الثلاثة تعدوا بالضرب على أفراد الشرطة المكلفين بتأمين محكمة عابدين، مما تسبب بإصابة سبعة مجندين، كما قاموا بتنظيم مظاهرة بدون ترخيص أمام محكمة عابدين ومقاومة السلطات.

كما قررت المحكمة أيضا رفض الدفع بعدم دستورية قانون التظاهر لعدم جديته. ومع ذلك يبقى بإمكان الثلاثة استئناف الحكم أمام محكمة أعلى درجة.

غير أن المحامي العام لنيابات وسط القاهرة المستشار وائل شبل قال إنه «بحسب الحكم سيظلون محبوسين حتى لو استأنفوا ولن يخلى سبيلهم إلا بحكم من محكمة الاستئناف إذا رأت ذلك».